

وفي هذا المقدم كفاية **والله اعلم** عن حديث يوم
يوم الستة بانفسه ان زليقي خارج الكنزروي صاحب
المعدانية من رواية عمار بن ياسر بن صام يوم
الستة فقد عصى ابا الفاسم لا اصل له لكن نقل
صحة الترمذي وقد حقه الترمذي وصححه ابن عمار
وذكره البخاري معا والجليلة ان صام ثلاثة من اخر
شهر شعبان او اقله صوماً كان بصومه فالصوم
افضل بالانتقاء وان كان خلاف ذلك فقد قيل
الفضل افضل الاحترار ان ظاهر النهي قبل الصوم
او قبل افتراده علي وعائيشة كذا ذكره في الهداية
وكاه لانه فيلاهما لانا بصومانه بنية رمضان وذكر
في الصلابة رد اعلى صاحب الهداية ان عليا مذهبه
خلاف ذلك وقال بعض العلماء ان كان بالسماعين
يصوم والا فلا المختار انه يصوم المغني بنفسه
اخذا بالاحتياط وتكون العامة بالمتنوع الذي يذهب
وقب النية في يومهم بلا فطر ونفيا التمسك
ان تكلم به النبي لثقي هذا الفصل وهو اذا صام
يوم الستة بنية التطوع وفسده يجب عليه
القبض كيف ما كان لانه شرع فيه ملتزماته هذه
المسئلة على وجوده ستة اخرها ان ينوي رمضان
وهو مكره لما ثبت ان ظهر ان من رمضان مع هذه
لانه

لانه شهد الشهر وصامه وان ظهر ان من شعبان
كان تطوعا وان افطره لا قضاء عليه لانه ظان وانما
ان ينوي عن واجب وهو مكرهه ايضا الا انه قد
الاول في الكراهة ثم ان ظهر ان من شعبان رمضان يجوز
لوجود اصل النية وان ظهر ان من شعبان كان تطوعا
وقيل يجوز به عن الذي يراه وهو الاجم والثلث
ان ينوي التطوع وهو غير مكره ثم ان ظهر ان من رمضان
كان عنه وان ظهر ان من شعبان فهو على حاله والاربع
بان يفصح في اصل النية بان ينوي ان يصوم عدا
ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان
ففي هذا الوجه لا يصبر صاماً وان ظهر ان من رمضان
لقد تم الجزم في العزيمة والخامس ان يفصح في وصف
النية بان ينوي ان كان عدا من رمضان ان يصوم
عنه وان كان من شعبان فغن واجب لكنه مكره
لترده بين امرين مكرهين ثم ان ظهر ان من رمضان
ان كان عنه لوجود الجزم في اصل النية وان كان
من شعبان لا يجوز به عن واجب اخر لترده في وصف
النية لكنه يكون تطوعا غير مضمون بالقصد
والسادس ان ينوي عن رمضان ان كان عدا من
رمضان وعن التطوع ان كان من شعبان ثم ان ظهر
ان من رمضان اجلاه عنه لما قلنا وان ظهر ان من شعبان

King Fahd University of Petroleum & Minerals
 ١٥

Copyright King Fahd University